هيئة الإغاثة بغزة:

الإجلاء الطبى أولوية حاسمة.. أكثر من 15 ألف فلسطينى فقدوا أطرافهم

أكد محمد أبو عفش مدير جمعية الإغاثة الطبية في غزة أن هناك حالة من التفاؤل الكبير تسود القطاع، مع بدء الاستعدادات لإنقاذ الوضع الإنساني والصحي المتدهور.

وقال أبو عفش، في مداخلة مع قناة (القاهرة الإخبارية)، أن ملف المرضى المحتاجين لإجلاء أصبح أولوية ملحة .. مشيرًا إلى أن كثيرًا منهم عانى لفترات طويلة، وبعضهم فقد حياته أو تعرض لتدهور صحي خطير، قائلاً: «هذا الملف يجب أن يُنجز بشكل عاجل، حتى نتمكن من تقديم أفضل ما لدينا من إمكانيات، رغم أنها محدودة».

أكد مدير جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية في غزة ومنسق القطاع الصحي في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الدكتور عائد ياغي، أن أكثر من 5 آلاف مواطن فلسطيني فقدوا أطرافهم ويحتاجون إلى عمليات تأهيل طويلة المدى، بالإضافة إلى 42 ألف شخص من مصابي الحرب بحاجة إلى تدخل طبي وتأهيلي خلال الفترة القادمة.

وقال الدكتور ياغي - في مداخلة لقناة القاهرة الإخبارية، »خلال العامين الماضيين، استقبل مقدمو الخدمات الصحية في قطاع غزة حوالي 170 ألف مواطن فلسطيني بسبب الإصابات التي تعرضوا لها، و25 ٪ منهم بحاجة الى عمليات جراحية متقدمة لترميم الكسور».

وأضاف أن هناك انتشارًا كبيرًا للأمراض بين المواطنين خاصة أمراض الجهاز التنفسي، إذ ذكرت وزارة الصحة في تقريرها حتى نهاية سبتمبر الماضي أن 68 ٪ من المرضى الذين يتلقون الاستشارات الطبية والعلاج في المراكز الصحية المختلفة في قطاع غزة هم من المرضى الذين يعانون من أمراض الجهاز التنفسي و 32 ٪ منهم أيضا يعانون من أمراض الجهاز الهضمي والإسهال وغيرها من الأمراض.

وكانت منظمة الصحة العالمية قد أكدت في وقت سابق أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة تسببت في بتر أطراف أكثر من 15 ألف فلسطيني، مشددة على ضرورة فتح ممرات طبية إلى خارج قطاع غزة لإجلاء آلاف المرضى، ومشيرة الى أهمية تعزيز مراقبة تفشي الأمراض في القطاع.

وفقا لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) فإن اسرائيل دمرت جميع مستشفيات غزة تقريبًا جزئيًا أو كليًا، مما قلص فرص حصول المدنيين على العلاج الطبي. فحوالى 63 ٪ (22 من أصل 35) من المستشفيات تعمل جزئيًا، ويحتاج ما بين 11,000 و13,000 مريض إلى إجلاء طبي إلى الخارج.

مخلفات «الإبادة».. قنابل موقوتة

الأمم المتحدة: الذخائر غير المتفجرة تهدد مئات الآلاف من الفلسطينيين

حذرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (أونماس) من خطر مخلفات الحرب الإسرائيلية على غزة وخاصة الذخائر غير المنفجرة، فيما يتنقل مئات الآلاف من النازحين فضلا عن العاملين فى المجال الإنسانى عبر المناطق المتضررة بعد وقف إطلاق النار.

وبحسب مركز إعلام الأمم المتحدة، قال نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة «فرحان حق» إن أونماس وشركاءها يعملون بلا كلل لحماية المجتمعات المحلية، وهم على أهبة الاستعداد لتسهيل العمل الإنساني، وتوسيع نطاقه، والتخفيف من تلك المخلفات المميتة للحرب.

وأضاف أنه منذ أكتوبر 2023، حددت الدائرة أكثر من 550 قطعة ذخيرة متفجرة فى المناطق التى تمكنت من الوصول إليها، على الرغم من أن المدى الكامل للتلوث بتلك الذخائر فى غزة لا يزال غير معروف.

وأوضح «فرحان حق» أن الشركاء يقدمون توعية بالمخاطر للمجتمعات المحلية منذ عام 2023، وخاصة الأطفال، وتدريب العاملين فى المجال الإنساني، وقال: «إن عملهم بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح وتمكين وصول المساعدات إلى المحتاجين».

وتقدر الأمم المتحدة أن إعادة إعمار غزة قد تستغرق اكثر من عقدين، وذلك حسب وتيرة إعادة الإعمار. فأولاً، يجب تطهير القطاع من الأنقاض.

وقدر تحديث الوضع الإنسانى الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية أن الحرب خلفت أكثر من 50 مليون طن من الأنقاض التى قد يستغرق إزالتها عدة سنوات.

فى الوقت نفسه، يحتاج أكثر من 1.9 مليون شخص إلى سكن فالخيام لا تحمى من برد الشتاء، ولا من حرارة الصيف، وخلال فترة إعادة الإعمار الطويلة ، يجب إنشاء بنية تحتية ونظام صرف صحى فى موقع السكن المؤقت.

وينبغى أن تأخذ كل محافظة من محافظات غزة الخمس، قطعة أرض شاسعة خالية، وتجهيزها ببنية تحتية متكاملة، مع تسليم منازل متنقلة من الحاويات لسكان المحافظة وفقًا لحجم كل أسرة، كما يمكن توزيع المواد الغذائية والإمدادات فى هذه المواقع لتخفيف التحديات المتعلقة بالتوزيع.

ووفقا لتصريحات عاهد فائق بسيسو، وزير الإسكان الفلسطيني، فإن الحكومة الفلسطينية أعدت خطة متكاملة للتعافى وإعادة الإعمار فى قطاع غزة، استندت أساسًا إلى الخطة المصرية - العربية التى أقرّت فى مؤتمر الجامعة العربية، وفق رؤية فلسطينية ومخطط مكانى معتمد من الحكومة باعتبارها خطة شاملة للتعامل مع كل التحديات لتحقيق الإعمار الكامل.

وقال الوزير الفلسطينى :» إن الحصر يشمل جميع القطاعات، بدءا من الإسكان والطرق والمبانى العامة، والاقتصاد وشبكات المياه والصرف الصحى والكهرباء، مشيرا إلى أن الدراسة التى أجريت تظهر حجم الدمار الناجم عن الحرب فى غزة.

وأوضح بسيسو أن مؤسسات دولية مثل البنك الدولى والاتحاد الأوروبى كانت قد قدرت تكلفة إعادة الإعمار بحوالى 53 مليار دولار قبل ثلاثة أشهر، مشيرًا إلى أن التكلفة الآن قد تتجاوز 70 مليار دولار نتيجة الأضرار الإضافية.

وأشار إلى أن قطاع الإسكان تضرر بشكل كبير، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة بالكامل حوالى 300 ألف وحدة من أصل 500 ألف وحدة، بالإضافة إلى وجود 100 ألف وحدة أخرى تعرضت لأضرار جزئية.

كما أشار إلى أن أكثر من 85 ٪ من شبكة الطرق، خاصة الطرق الرئيسية التى تربط بين المدن، تعرضت للدمار، مؤكدا أن حجم الأضرار فى قطاع الإسكان يتجاوز 85 ٪.

والخطة المصرية تم إعدادها لتبدأ تطبيقها فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، مرورا بمرحلة التعافى حتى نهاية الحرب، بالإضافة إلى رؤية شاملة لإعادة إعمار القطاع خلال خمس سنوات تلى وقف العدوان.

لم تعد اعادة اعمار غزة هى الازمة الوحيدة التى تواجه القطاع المنكوب بعد انتهاء الحرب، فالازمة الاكبر ، والمعركة الأصعب، هى إعادة إعمار الإنسان، وترميم وعيه، واستعادة حقوقة فى العمل والعيش بامان ،الى جانب حقه فى التعليم، وتأهيل جيلٍ فقد المدارس والمعلمين.

وقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى «UNDP» ،التكلفة الأولية لإعادة إعمار قطاع غزة بنحو 70 مليار دولار، فى ظل حجم الدمار الهائل وغير المسبوق الذى خلفته الحرب الإسرائيلية المستمرة على القطاع. وأوضح البرنامج الأممى فى بيان نشره الموقع الرسمى للأمم المتحدة، أن الحرب تركت آثاراً كارثية على كافة مناحى الحياة فى غزة.

وكشفت التقييمات الأولية عن تضرر أو تدمير ما يقارب 425 ألف وحدة سكنية بشكل كامل، مما ترك مئات الآلاف من العائلات بلا مأوي.وأضاف البيان أن حجم الأنقاض والركام الناتج عن القصف يقدر بأكثر من 50 مليون طن، مشيراً إلى أن عملية إزالة الحطام ستكون مهمة ضخمة ومعقدة، حيث سيحتاج القطاع بشكل عاجل 20.6 مليار دولار في أول ثلاث سنوات لإستعادة الخدمات الأساسية (الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والطرق، والصحة، والتعليم).

ومن هنا كان لابد من الحديث على «أولويات» الإعمار التى تحتاجها القطاعات الأكثر حاجة، خاصة الأمن الغذائى والصحة والسكن والتعليم.

مع انتصاف العام الجارى أعلنت الأمم المتحدة عن أن القطاع يعانى من مجاعة كارثية حيث كانت التقديرات فى أكتوبر 2024 تشير إلى أن حوالى 96 ٪ من سكان غزة، البالغ عددهم 2.15 مليون نسمة، يعانون انعداماً حاداً فى الأمن الغذائي، أما الآن فلم يعد لدى معظم السكان أى مصدر دخل، وحتى من يملكون المال لا يتمكنون من شراء الطعام بعد تدمير جميع قطاعات الإنتاج الغذائى والزراعة فى غزة خلال الحرب.

باحثون متخصصون فى دراسات ما بعد الحرب

جيل كامل من الأطفال الفلسطينيين بلا تعليم ولا صحة

حذر الباحثون المختصون في دراسات ما بعد الحروب من أن جهود إعادة إعمار غزة لن تنجح ما لم تُقد من قبل خبراء ومؤسسات فلسطينية، مشيرين إلى أن التعافي في مجالات الصحة العامة، والتعليم العالي، والبحث العلمي يحتاج إلى قيادة محلية تمتلك المعرفة بالواقع والاحتياجات.

كما كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن أكثر من 2200 من الكوادر الطبية والتعليمية قُتلوا منذ اندلاع الحرب، فيما تعرض نحو 80 بالمائة من الجامعات والكليات في غزة للتدمير أو الضرر الجزئي، ما أدى إلى تعطّل دراسة نحو 88 ألف طالب، وفق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وفقًا لبيانات مجموعة التعليم العالمية، التي تقودها اليونيسف ومنظمة إنقاذ الطفولة، لا يحصل أكثر من 658,000 طالب على التعليم الرسمي، كما تضرر 88.5 ٪ من جميع المباني المدرسية (499 من أصل 564، حيث تم تدمير 156 مدرسة كليا، و382 مدرسة وجامعة ومؤسسة تعليمية لحق بها دمار جزئي، كما قتل أكثر من 13,289 طالبًا و626 من الكادر التعليمي خلال الحرب.

منذ بدء الحرب، أوقفت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التعليم الرسمي في قطاع غزة، وأصبحت المدارس ملاجئ لمئات الآلاف من الأشخاص الذين أُجبروا على مغادرة منازلهم بموجب أوامر الإخلاء الإسرائيلية، ولمدة عامين دراسيين تقريبًا، لم يتلق الطلاب تعليمًا مناسبًا، مما أثر سلبًا على جيل كامل من الأطفال.

وعلى الرغم من أن مجموعة التعليم العالمية، إلى جانب مبادرات أخرى غير حكومية ومجتمعية، سعت إلى توفير مساحات تعليمية مؤقتة لإعادة دمج الطلاب في بيئات التعلم، إلا أن هذه المساحات لا يمكن أن تحل محل المدارس الرسمية. يجب أن تكون إعادة بناء المدارس والجامعات أولوية في أعقاب الحرب.

ووفقا لتقديرات بعض المصادر التربوية الفلسطينية فإن الاستهداف الإسرائيلي الممنهج للبنية التحتية التعليمية أدى لتدمير أكثر من 95 ٪ من مدارس ومرافق، فضلا عن استشهاد أكثر من 800 معلم وعضو في العمل التربوي والإداري.

نداء عاجل من فريدمان

ترامب.. تحرك بسرعة لإتمام «الصفقة»

كتبت - نهلة صلاح:

حث الكاتب الصحفى الأمريكى البارز توماس فريدمان الرئيس الأمريكى دونالد ترامب على «التحرك بسرعة وكسر الجمود» من أجل إتمام صفقة السلام فى منطقة الشرق الأوسط.

وفى مقال رأى نشرته صحيفة /نيويورك تايمز/ الأمريكية امس، كتب فريدمان أنه لا يرى حتى الآن وجود تحرك سريع بهذا الشأن، موضحا أنه يدرك أن الوقت لا يزال مبكرا.

وقال إنه لا يرى قرارا أمميا مطروحا لإنشاء قوة حفظ سلام عربية/دولية للإشراف على نزع سلاح حماس والأمن فى غزة حتى يتم إنشاء قوة أمنية فلسطينية فعالة، أو أى أموال متاحة للمليارات اللازمة لإعادة الإعمار، ولا يعرف من يُفترض أن يُعين ويُدير حكومة التكنوقراط الفلسطينيين الذين يُفترض أن يديروا غزة بدلا من حماس، التى تستخدم بالفعل وزارة الداخلية وقوات الشرطة التابعة لها لإعادة فرض سيطرتها على غزة.

وأشار فريدمان إلى أن إدارة ترامب، ليس لديها حتى مساعد مُعتمد لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدني. ويؤدى وزير الخارجية ماركو روبيو هذه الوظيفة بالفعل، بالإضافة إلى عمله كمستشار للأمن القومي، وستيف ويتكوف وجاريد كوشنر، اللذان قادا جهود السلام حتى الآن، لديهما أعمالهما الخاصة التى يديرانها.

ويرى فريدمان أن ترامب يجب أن يقول لنتنياهو: «عليّ أن أعرف الآن: هل أنت معى أم ضدى فى المرحلة القادمة؟ هل ستنتقل إلى قلب السياسة الإسرائيلية وتشكل ائتلافا قادرا على العمل مع سلطة فلسطينية مُصلحة لتحل محل حماس وتتولى الحكم فى غزة والضفة الغربية؟ أم ستواصل اللعبة التى مارستها مع الرؤساء الأمريكيين منذ عام 1996 - وتحاول ضمنيا إبقاء حماس على قيد الحياة فى غزة وإضعاف السلطة الفلسطينية فى الضفة الغربية لإقناعى بأن إسرائيل لا شريك لها فى السلام؟»

وأضاف: «دعونى أعبر عن هذا بطريقة أخري: إذا أراد ترامب ترجمة خطته المكونة من ٢٠ نقطة إلى سلام إقليمي، فعليه أن يبدأ، مرة واحدة وإلى الأبد، بكسر العلاقة المتشابكة والمترابطة بين نتنياهو وحماس – اللذين ساعدا بعضهما البعض على البقاء سياسيا لأكثر من عقدين».

جيش الاحتلال.. «أزمة» داخل تل أبيب

كتبت - عمر نور الدين:

بعد إعلان وقف الحرب على غزة، وإلغاء خطط التوسع العسكرى فى القطاع، أعلن مسئولون فى وزارة المالية أنه لن ينقل «شيكل واحد إضافي» إلى الجيش الإسرائيلي، رافضين طلب المؤسسة العسكرية زيادة جديدة قدرها 20 مليار شيكل. وقال مسئول بارز فى وزارة المالية لصحيفة «يديعوت أحرونوت» إن الوقت حان لأن يحسن الجيش كفاءته التشغيلية، مضيفاً أن الأولوية يجب أن تمنح الآن لتعزيز ميزانيات التعليم والرعاية الاجتماعية والصحة، إلى جانب استئناف الاستثمارات فى البنى التحتية كالطرق والسكك الحديدية، بعد عامين شهدت اقتطاعات واسعة فى هذه المجالات.

ووفقاً لتقديرات وزارة المالية، تبلغ ميزانية الدفاع لعام 2025 نحو 123 مليار شيكل غير أن الإنفاق الفعلى ارتفع بالفعل إلى 163 مليار شيكل. وفى 2026، يتوقع الجيش ميزانية تبلغ 135 مليار شيكل، فى حين تحدد وزارة المالية سقفاً أقصاه 110 مليارات شيكل، أى فجوة مقدارها 25 مليار شيكل بين الطرفين. وتقول وزارة المالية إن الاقتصاد الإسرائيلى لم يعد قادرا على تحمل مطالب الجيش المتزايدة، فى ظل تضرر شركات إسرائيلية فى الخارج بسبب المقاطعات، وارتفاع كلفة التعويضات التى يدفعها التأمين الوطني.

أما المؤسسة الأمنية، فترفض موقف المالية، وتؤكد أن تقديراتها لم تأخذ بالحسبان استمرار المواجهة مع إيران، وتكاليف العمليات ضد الحوثيين فى اليمن، وامتداد المعارك غير المتوقع فى غزة. وتقول إن مواجهة التهديدات من الجنوب والشرق تطلبت عمليات شراء وصيانة بمبالغ باهظة. فى المقابل، ترى وزارة المالية أن وقف إطلاق النار وانسحاب معظم القوات من غزة سيسمحان بإعادة توجيه الموازنة نحو القطاعات المدنية وربما إلغاء قرارات بزيادة الضرائب والتأمين الصحى التى اتخذت من قبل.

بقلم:
طلال أبوغزالة

دعوة لتعزيز الحوار بين الولايات المتحدة والهند

في مطلع هذا العام، بدا أن واشنطن ونيودلهي على وشك التوصل إلى اتفاق تاريخي. فقد تعهد الطرفان بمضاعفة حجم التجارة الثنائية من 100 مليار دولار إلى 500 مليار دولار بحلول عام 2030، وحددا 33 قطاعًا لتعزيز التعاون المشترك. وكان المفاوضون قد اقتربوا من إنهاء الاتفاق، حتى وقعت سلسلة من سوء الفهم أدت إلى قيام الولايات المتحدة برفع الرسوم الجمركية على الصادرات الهندية من 25٪ إلى نسبة هائلة بلغت 50٪.

وقد بدأت آثار هذا القرار بالظهور فعليًا، إذ باتت الشركات الهندية تدفع رسوماً أعلى لتتمكن من بيع منتجاتها في السوق الأمريكية. كما أصبحت شركات التكنولوجيا والدفاع والطاقة النووية الأمريكية مهددة بفقدان مصداقيتها لدى نيودلهي. ومع غياب المجال السياسي للمناورة، يبدو أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود. ونتيجة لذلك، بدأت الهند في تسريع جهودها للتقارب مع شركاء آخرين مثل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا بهدف تقليل اعتمادها على السوق الأمريكية. بل إن الصين والهند - رغم التوترات بينهما - بدأتا تتبادلان إشارات إلى تعزيز الانخراط المشترك لموازنة الضغوط الأمريكية.

وعلاوة على التداعيات المباشرة المتعلقة بالرسوم الجمركية وتعثر المفاوضات، فإن الخلاف بين الولايات المتحدة والهند يحمل في طياته عواقب عالمية واسعة. إذ يُضعف هذا الخلاف النظام التجاري المتعدد الأطراف عبر تهميش دور منظمة التجارة العالمية، واستبدال القواعد التعاونية بسياسات قائمة على المصالح الآنية. وهذا التحول يهدد بتفكك منظومة الحوكمة العالمية ويقوض عقوداً من التقدم في بناء قواعد مشتركة للتجارة والدبلوماسية. كما أن سلاسل التوريد الحيوية معرضة للخطر، إذ تواجه الشركات الأمريكية التي تعتمد على التصنيع في الهند حالة من عدم اليقين. وقد تتعطل خطط الإنتاج المشترك وسياسات «الصداقة في التصنيع» (shoring-friend)، بينما يتآكل عامل الثقة في التعاون طويل الأجل. وقد تصمد العلاقات الدفاعية في الوقت الحالي، لكن توسيعها في المستقبل بات موضع شك.

يأتي هذا التوتر في لحظة حرجة لتحالف «الرباعية» (Quad) الذي يضم الولايات المتحدة والهند واليابان واستراليا، حيث يعتمد هذا التحالف على الثقة الاقتصادية للحفاظ على التعاون الأمني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وأي انهيار في العلاقات التجارية يضعف هذا الأساس ويهدد بتفكك النظام التجاري العالمي. في نهاية المطاف، فإن هذا النزاع يتجاوز كونه خلافاً ثنائياً؛ إنه اختبار لمدى قدرة الشراكات العالمية على الصمود في وجه السياسات الشخصية، ولإمكانية التوفيق بين الاستقلالية الاستراتيجية والتكامل الاقتصادي.

رسالتي إلى قادة البلدين: لا تسمحوا للخلافات الشخصية أن تحجب المصالح المشتركة بين هذين البلدين الديمقراطيين العظيمين. فبالحوار المتجدد فقط يمكننا استعادة الثقة، وحماية الصناعات الحيوية، وتعزيز النظام القائم على القواعد الذي يخدم المليارات حول العالم.

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

المهندس
عبدالصادق الشوربجى
رئيس الهيئة الوطنية للصحافة
يتقدم بخالص العزاء
إلى سيادة
اللواء محمود توفيق
وزير الداخلية
فى وفاة المغفور لها بإذن الله سبحانه وتعالى
والدة
حرم سيادته
إنا لله وإنا إليه راجعون